ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

قراءة في نصرة الجامعات الأميركية لغزة..

آمال ناصر

ثورة طلابية أميركية مؤيدة لفلسطين أطلقت رصاصتها الأولى من جامعة كولومبيا في نيويورك لتشعل نيرانها باقي الجامعات المرموقة في الولايات المتحدة لتصل إلى فرنسا وأستراليا في مشهد لم يتعود العالم على رؤيته، الصحوة الطلابية شيء متوقع من جيل الشباب الباحث عن الحقيقة، ولكن ما لم يكن متوقعا تعامل التدريس إلى حرم الجامعات لحماية الطلاب من هراوات الشرطة الأميركية التي طالتهم بلا رحمة مع اعتقال العديد بحجة معاداة السامية المسألة التي طرحها نوابا جمهوريون بمجلس النواب في الجامعات، واستقالت إثر ذلك رئيسة جامعة «بنسلفانيا»، إليزابيث ماغيل، ثم نظيرتها بجامعة «هارفارد»، كلودين غاي،

الشرطة الأميركية بممارسة العنف لقمع هذه الاحتجاجات التي جاءت سلمية وعلى مقاس الفئة المثقفة والمتنورة بنصب الخيم وتزينها بالعلم والفلسطيني ورفع اللافتات لوقف الإبادة الجماعية في غزة ووقف تمويل «إسرائيل".

حراك طلابي فريد من نوعه تشهده الولايات المتحدة بنزول الطلاب ومعهم كبار الأساتذة والمدرسين وأعضاء هيئة بعد اعتبار أنهما لا تحميان الطلاب اليهود بالجامعات.

البركان الطلابي المناصر للقضية الفلسطينية والمصر على الاستمرار حتى إيقاف الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في غزة اتسعت رقعته إلى جامعات مرموقة وعريقة في الولايات المتحدة و التي تتخرج منها الفئة المثقفة والمتنورة وصانعة القرار في الانتخابات الأميركية مثل: كولومبيا، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ييل، هارفارد، إيميرسون، كاليفورنيا الجنوبية، كارولاينا الشمالية، ميتشغان، جامعة بوليتكنيك كاليفورنيا، ستانفورد، نيويورك، وغيرها دخلت على خط فوهة البركان.

وعلى خطى انتفاضة الجامعات الأميركية سار معهد العلوم السياسية في العاصمة الفرنسية باريس ونصب فيه الطلاب الخيام المناصرة للرواية الفلسطينية وكذلك جامعة ملبورن في أستراليا، ما ينذر بتدحرج كرة الثلج إلى باقي الجامعات في الدول الأوروبية.

الاحتجاجات السليمة في الجامعات الأميركية واجهاتها هروات وقيود الشرطة الأميركية العنيفة والأعنف من هذا حولت بعض حرم الجامعات إلى ثكنة عسكرية حتى وصل بها لأمر إلى استخدام القناصة، كما أثارت ردود أفعال على مستوى المسؤولين بحيث يعتزمون إرسال الحرس الوطني من أجل قمع ثورة الحقيقة لدى شباب الأميركي.

كيان الاحتلال بدوره ارتعب من الاحتجاجات ما جعل اللوبي الصهيوني يصعد من ضغوطه على رؤساء الجامعات الأميركية، ومن جهته انتقد نتنياهو الاحتجاجات وأمر المسؤولين الأميركيين بقمعها.

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا هذا الرعب من انتفاضة الجامعات الأميركية؟

الطلاب في الجامعات الأميركية كما في باقي الدول يعدون الجيل الذي يشكل الفئة المثقفة والمتنورة في المجتمع وكذلك صاحب الصوت المسموع في الانتخابات، لذا؛ سرد اللوبي الصهيوني عليهم طوال سنوات الرواية الإسرائيلية التي يكون فيها الإسرائيلي الجانب المظلوم الذي تعرض للمحرقة النازية لدحض الرواية الفلسطينية، ومعها عملت الماكينة الإعلامية على ترسيخ هذه الصورة، ولكن ما تعرض له قطاع غزة خلال سبعة أشهر من إبادة جماعية على يد الإسرائيليين رفع الغشاوة عن بصر الطلاب في أميركا.

وكذلك أميركا التي أصبحت على شفا انفجار بركان طلابي، تخشى ان يعيد التاريخ نفسه حيث ثار الطلاب في أواخر الستينيات ضد الحربها الوحشية في فيتنام، وبالتالي يفقد اللوبي الصهيوني السيطرة على زمام الأمور في أميركا، ويثور الوعي العام ليضع حدا لدومية «اسرائيل» في فلسطين.

كما تخشى الولايات المتحدة وحلفاءها من أن تصل نيران البركان إلى باقي الدول الغربية واندلاع ثورة جيل الشباب وأصحاب الفكر ضد الرواية الإسرائيلية، وتطالب برد الحق الفلسطيني المسلوب.

وماذا كانت تنتظر أميركا من جيل الشاب الذي لا يكل ولا يمل للوصول إلى الحقيقة وهو يرى بأم عينيه مجزرة على الهواء مباشرة خلال سبعة أشهر يقتل فيها الطفل بدم بارد وتهان النساء ويدعس المريض، وتهدم البيوت فوق رؤوس قاطنيها، والكثير من هذه القصص دون أن تسرد له كتب التاريخ والجغرافيا المزيفة والمكانات الإعلامية غير هذا...

اليمن والعراق وأوراق جديدة

رغم الغارات الأميركية البريطانية خلال أربعة شهور على مناطق مختلفة في اليمن واستهداف مواقع الجيش وأنصار اللّه، يواصل اليمن مهامه المحددة منذ اليوم بمنع السفن المتجهة إلى كيان الاحتلال من عبور مضيق باب المندب والبحر الأحمر، وبين أمس وأول أمس تمّ استهداف سفينتين تجاريتين أميركية واسرائيلية ومدمرة أمريكية حربية.

في المحيط الهندي بدأ أنصار اللّه والجيش اليمني عمليات مدروسة قبل أكثر من شهر من إعلان قائد حركة أنصار السيد عبد الملك الحوثي عن ضمّ مسار المحيط الهندي الى رأس الرجاء الصالح إلى منطقة العمليات، لكن السيد الحوثي بشر أمس بأوراق جديدة لم يكشف عنها بعد، منها توسيع نطاق العمليات في المحيط الهندي، ومن بعد كلمته أعلن الناطق العسكري اليمني عن استهداف ميناء أمّ الرشراش (إيلات) بمجموعة من الطائرات المُسيّرة، بينما لم تستبعد مصادر غربية أن يقدم اليمن في توقيت متقدّم من مواصلة الحرب على خطوات أكثر إيلاماً للغرب، إذا فشلت مساعي وقف الحرب على غزة وذهبت حكومة بنيامين نتنياهو الى المزيد من التصعيد وما فيه من قتل وتدمير وتجويع.

يخشى الأوروبيون بعد فشل محاولات ضبط حراك اليمن المساند لغزة، أن تصبح المعادلة اليمنية عقاب أوروبا مقابل صمتها عن عقاب الكيان المفروض على غزة، واعتماد معادلة الحصار مقابل الحصار، وأوروبا تعتمد بصورة شبه حصرية على موارد الطاقة الواردة من المنطقة عبر البحر الأحمر، وإذا قرّر اليمن منع ناقلات النفط من عبور البحر الأحمر سوف يكون على أوروبا الاستعداد لأيام صيف حارة وشتاء بارد، بينما سوف يكون العالم الاستعداد لبلوغ سعر برميل النفط بضعة مئات من الدولارات.

مثل اليمن يستعدّ العراق لوضع جدول أعمال في البحر المتوسط، حيث أعلنت المقاومة العراقية أنها سوف تستهدف منصات النفط والغاز العائدة لكيان الاحتلال في البحر المتوسط، وأنها سوف تقفل موانئها على هذا البحر، وقد سبق للمقاومة العراقية أن أعلنت عن استهداف منصة غاز مقابل حيفا، كما أعلنت عن استهداف مرفأ اسدود.

تعطيل الملاحة في البحرين المتوسط والأحمر قد يكون من تداعيات تصاعد الحرب على غزة، وسوف يعني ذلك أنّ أوروبا سوف تنعزل عن الشرق ويبقى أمامها ممر مكلف وصعب عبر الأطلسي مع بريطانيا وأميركا، ما لم تبادر لاتخاذ مواقف حاسمة بوقف تسليح كيان الاحتلال لإثبات عدم شراكتها بالجرائم التي يرتكبها، خصوصاً عندما تصبح سفن الدول التي تسلح الكيان مستهدفة.

البناء

قراءة في تقرير اللجنة الأممية المستقلة حول حيادية «الأونروا»

أحمد عويدات

على مدى أكثر من ستة أشهر من حملات الاتهام والافتراء، والاختباء وراء الأكاذيب ضد المنظمة الأممية الأونروا والتي ترافقت مع إعاقة مهامها، بل منعها من تقديم الغوث والمساعدة للاجئين الفلسطينيين، كما جاء في قرار ولايتها رقم ٣٠٢، الصادر عن الأمم المتحدة إبان تشكيلها بعد نكبة ١٩٤٨؛ يأتي تقرير كاترين كولونا – وزيرة خارجية فرنسا السابقة ورئيسة اللجنة الأمميّة المستقلّة المكلفة بالتحقيق في مزاعم دولة الكيان الواهية – ليقول كلمة الفصل في هذه الحملات.

ومن المفيد التذكير بأنّ هذه اللجنة بدأت عملها في شباط الماضي وبالتعاون مع معهد راؤول والنبرغ في السويد، ومعهد ميشيلسسون النرويجي، والمعهد الدنماركي، وكلها تعنى بحقوق الإنسان، وجاء تشكيلها من قبل الأمم المتحدة على خلفية افتراءات قدمتها «إسرائيل» ضدّ الأونروا باتهامها بالتعاون مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وأنّ عدداً من موظفيها شاركوا في عملية ٧ أكتوبر، وأن منشآتها تنتهك الحيادية في الصراع.

وقامت لجنة المراجعة المستقلة بإجراء اتصالات مع ما يقارب من ٥٠ دولة وهيئة ومنظمة دوليّة لها صلة بالأونروا، كما قامت بزيارات ميدانيّة لمنشآت الأونروا في الضفة الغربية والقدس وعمّان، وأجرت لقاءاتٍ مع أكثر من ٢٠٠ موظف في الأونروا، ومع ممثلي الدول المانحة والسلطة و «إسرائيل».

وقد حدّدت اللجنة ثماني مجالات تتطلب مراجعة للتحسين من قبل الأونروا، وقدّمت تدابير عديدة لمساعدتها في تأكيد حيادها وعدم انحيازها لأيّ طرف، وتتعلق هذه المجالات بالحوكمة وتحسين التواصل مع الدول المانحة، وتعزيز الشراكات مع هيئات الأمم المتحدة، والهيكلية الإدارية والرقابة الداخلية، وحياديّة المناهج التعليمية، وحياد اتحاد العاملين، وحياد الموظفين والمرافق.

والأهم مما سبق، صرحت رئيسة اللجنة «أنّ الأونروا عملت باستمرار على ضمان الحياد في تعليمها، وأنها تتّبع نهجاً للحياد ربما كان أكثر تطوراً من أيّ نهج في وكالات ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى».

وعلى الرغم من أنّ التقرير لم يأتِ على تحديد مسؤولية «إسرائيل» في انتهاك حرمة المنشآت، وتدمير أكثر من ٨٠٪ من المدارس؛ في محاولة للقضاء على البنية التحتيّة التعليمية، وحرمان نحو ٦٢٥ ألف طالب من التعليم، وقتل أكثر من ١٣ ألفاً منهم، وارتكاب المجازر بحق النازحين الذين اتخذوا من مدارسها مأوىً لهم، وكذلك عدم الإشارة إلى قتل أكثر من ١٨٠ موظفاً من الأونروا، واعتقال

المئات والتنكيل بهم وتعريتهم وتعذيبهم وإهانتهم أمام ذويهم، وإخفاء الكثيرين منهم، وعدم تطرق تقرير اللجنة إلى التدخل «الإسرائيلي» المتواصل في محتوى المناهج التعليمية والعمل على تكييفها وفقاً لسياسة الاحتلال؛

برغم كلّ ما تقدم فإنّ التقرير فنّد ادّعاء ومزاعم الاحتلال وزيف الرواية الصهيونيّة حول مشاركة ١٢ من موظفي الأونروا بعملية ٧ أكتوبر وذلك لعدم تقديم أدلة واضحة تثبت ذلك.

ولعلّ أبرز ما جاء في التقرير، الذي رفضته الدولة المارقة، التأكيد على «دور الأونروا الذي لا يمكن استبداله أو الاستغناء عنه في المنطقة؛ لأنّ الأونروا تقوم بدور حيوي في الاستجابة الإنسانية في غزة»، وهذا من شأنه إفشال المخطط الإسرائيلي، كما سبق أن أعلن عن ذلك مسؤولون «إسرائيليون» وعلى رأسهم نتنياهو ووزير خارجيته كاتس، وكذلك الخطة الثلاثية التي كشفت عنها أيضا القناة ١٢ الإسرائيلية القاضية بإنهاء عمل وخدمات الأونروا، واستبدالها بهيئة أخرى؛

وذلك لإدراكهم أنها تمثل «شريان الحياة للاجئين الفلسطينيين» كما عبّر عن ذلك الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش. وكذلك إدراك القادة الصهاينة بأنها الحاضنة الدولية لحق عودتهم إلى ديارهم التي شرّدوا منها إبان نكبة ١٩٤٨، وأنها الذراع الطويلة الخبيرة والقادرة على إيصال المساعدات لأكثر من مليون ونصف نازح في القطاع.

وفي هذا السياق، يأتي تصريح لازاريني المفوض العام للأونروا ليؤكد الارتباط العضوي الوجودي بين الأونروا وقضية اللاجئين بقوله: «إنّ الهدف الرئيسي للهجوم على الوكالة هو نزع صفة اللجوء عن الشعب الفلسطيني».

وعلى الضفة الأخرى، وعلى ضوء هذا التقرير، حريٌّ بالدول المانحة التي علّقت أو أوقفت تمويلها للأونروا أن تستأنف دعمها؛ بل زيادته لتمكينها من تقديم الخدمات والمساعدات في هذه الظروف الكارثيّة والمأساويّة، التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون في كافة ميادين عمل الأونروا الخمسة، وخاصة في قطاع غزة.

وفي هذا السياق، وبعد أن تبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود، لا بدّ للأونروا والهيئات الدولية الأخرى أن تقدّم للمحكمة الجنائيّة الدوليّة، ومحكمة العدل الدوليّة قادة الاحتلال الذين استهدفوا مقراتها وطواقمها وموظفيها، وقتلوا وجرحوا واعتقلوا ونكلوا من أحتمى تحت رايتها الزرقاء الأممية. ونعتقد أنّ في ذلك دعماً لدعوة المفوض العام للأونروا لمجلس الأمن للقيام بتحقيق مستقلّ في استهداف مقار وموظفي وطواقم الأونروا .

وعلى الصعيد الفلسطيني والعربي، سواء الرسمي أو الشعبي، يجب التحرك لتشكيل لجان اختصاصية حقوقية وقانونية، لرفع دعاوى للتحقيق مع قادة جيش الإحتلال لجرائمهم بقتل أكثر من ١٨٠ موظفاً من الأونروا وإصابة واعتقال وإخفاء المئات منهم.

ختاماً، يُعدُّ هذا التقرير الأممي وثيقةً تاريخيةً وصفعةً جديدةً للاحتلال وداعميه، وسقوطاً مدوياً للرواية الصهيونيّة الزائفة أمام المجتمع الدولي وهيئاته، وفي الوقت ذاته نصراً للإنسانية.

ومن نافل القول، إنّ حياديّة الأونروا لا تعني بأي شكل من الأشكال إسقاط هويتنا وانتمائنا الوطني، وتشويه تراثنا وقيَمنا وأصالتنا؛ بل التعبير دوماً عن حقنا كشعب بفلسطين وطناً وأرضاً وتاريخاً.

الرئاسة اللبنانية على نار هادئة رغم صفيح المنطقة الساخن

نمر ابي ديب

لم تسفر الجولة الأخيرة لسفراء اللجنة الخماسية عن أيّ جديد يُذكر في الملف الرئاسي، كونها غير قادرة على اجتراح المعجزات السياسية في هذه المرحلة، ولا حتى تقديم الطروحات الرئاسية النافذة، القادرة على تحقيق خرق سياسي في زمن الفراغ، وفي هذا الظرف الدقيق على مستوى المنطقة، عناوين عديدة في مقدمها «العامل العسكري» الذي بلغت به ومن خلاله ملفات إقليمية، مرحلة البحث الجدي والحقيقي على أكثر من مستوى، ما يعيد خلط الكثير من الأوراق «السياسية كما الرئاسية»، ويسهم في إعادة صياغة العديد من المواقف الحساسة، الدقيقة منها، وحتى الاستراتيجية، بما يتناسب شكلاً ومضموناً مع جملة التحوّلات الوجودية، التي عصفت وما زالت بمحاور المنطقة ومجمل مفاصلها الأساسية.

الحديث عن متدرجات الخيار «الرئاسي الثالث» انعكاس واضح لعدم قدرة «الخماسية» على اجتراح الحلول، وفي الحدّ الأدنى التصورات الرئاسية القابلة للترجمة اللبنانية وفق موازين القوى الجديدة الفاعلة والمؤثرة اليوم على الساحة اللبنانية، إذ يُعتبر «تقيُّد الخماسية» بـ متدرجات الطرح القائم على معادلة تأمين سليمان فرنجية أصوات الفوز الرئاسي، أو الانسحاب لصالح «الخيار الثالث»، دعماً غير معلن من قبل الخماسية نفسها لـ «فخامة الفراغ»، الذي يتربع بمباركة إقليمية دولية على عرش الرئاسة اللبنانية.

بالتالي... فإنّ إعادة طرح او تقيُّد «الخماسية» بما تمثّل على الساحة الإقليمية واللبنانية، من ثقل سياسي لأفكار وطروحات رئاسية سابقة، تسليم للخماسية بأمر واقع رئاسي غير قابل للحلحلة بمعزل عن تنامي ونضوج عناصر ومتمّمات التسوية، «إقليمية كانت أم لبنانية»، ما يؤكد انّ المنتظر الرئاسي في هذه المرحلة مؤجل حتى إشعار آخر، مع استثناء وحيد، يتمثّل في الإبقاء الدولي على شكل الاهتمام السياسي في مقاربة الملف الرئاسي.

من مفارقات «الخماسية» في هذه المرحلة، غياب «وحدة القرار» في الدرجة الأولى، كما القدرة السياسية على مواكبة المسار الرئاسي بـ «وحدة معايير خماسية»، انطلاقاً من أنّ المساعي الخارجية الهادفة إلى إبرام، أو إنتاج حلول سياسية، يجب أن تتقدّم بها جهات محايدة قادرة على تمرير الفواصل واكتساب «الثقة»، سواء على مستوى الملف الرئاسي أم على مستوى غيره من ملفات وعناوين خلافية مطروحة على الساحة اللبنانية، وهنا يفترض التوقف من حيث القدرة الإنتاجية للخماسية الدولية، ومتطلبات الإنجاز الرئاسي، على مساعي قوى ودول خارجية، لا تمتلك اليوم قدرة الالتقاء، او حتى الاجتماع،

بكامل القوى المعنية بالملف الرئاسي، وتلك مفارقة قد يشكل تكرارها انعكاساً لموقف مسبق يُراد من خلاله ضمناً أخذ الحلّ الرئاسي في اتجاهات معيّنة إذ يشكل هذا المعطى مدخلاً سياسياً يقضي إلى تلمّس بعض أشكال «المادة الخلافية»، التي عصفت وما زالت في ساحات ومرافق الخماسية.

في سياقٍ متّصل قد يكون استثناء المشاركة في لقاءات «الخماسية»، نابعاً من رفض البعض للحالة السياسية، التي يمثلها المرشح الرئاسي سليمان فرنجية، ما يطرح في سياق البحث السياسي، علامات استفهام تتعلق بالدوافع وأيضاً «بفارق المقاربة السعودية للملف الرئاسي»، ما بين مواقف الأمس مرحلة انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية اللبنانية وبين موقف اليوم المتروك للتكهّنات السياسية وأيضاً للتحليل الافتراضي.

مما لا شك فيه أنّ العزف السياسي على وتر التناقضات الرئاسية داخل الساحة المسيحية تحديداً، دليل إضافي على عدم اكتمال الظروف المؤاتية إقليمياً، دولياً، وحتى لبنانياً، لعملية انتخاب رئيس للجمهورية، وجزء لا يتجزأ من سياسة «المراوغة الرئاسية» القائمة على مبدأ انتظار النتائج المترتبة على ملفات عديدة من بينها حرب غزة، ذات التأثير المباشر من خلال (الناخب العربي والناخب اليهودي) على الانتخابات الرئاسية الأميركية.

لعبت مجمل التطورات المتسارعة في المنطقة والعالم، دوراً بارزاً في تغيير العديد من الأولويات الدولية، وفي مقدمها الرئاسة اللبنانية لصالح ملفات عسكرية نجحت في إحداث تحولات ميدانية مرفقة بتغيير جدي حقيقي في «قواعد الاشتباك الأمني كما العسكري»، السؤال اليوم هل دخل العالم من البوابة العسكرية (حرب غزة إضافة إلى الرّد الإيراني)، مرحلة تغيير استثنائي في قواعد الاشتباك السياسي والمقصود (مساحات النفوذ العالمية) على الساحتين اللبنانية والاقليمية؟ ما مصير الرئاسة اللبنانية في هذه المرحلة؟ وهل يملك رئيس الجمهورية المقبل، «فرصة نجاح العهد»، بمعزل عن تسوية إقليمية، تفتح باب التعاون اللبناني اللبناني، وفرص الاستثمار العربي، والانعاش الاقتصادي.

بعيداً عن شعبوية البعض في مقاربة الملفات الداخلية والرهانات السياسية الفاشلة، فإنّ الرئاسة اللبنانية في غرفة الانتظار الدولي، كما انّ جعبة الخماسية خالية اليوم من أيّ إجابة رئاسية، وأيضاً من أيّ طرح استثنائي يمكن أن يشكل في الأسابيع والمراحل المقبلة مادة قابلة للبحث وأيضاً للترجمة، ما يرتب على الجميع وقت مستقطع، لا يملك فيه لبنان أكثر من تمرير التحديات بأقلّ خسائر أو تكلفة ممكنة.